الدورة القرائية 35

كتاب

الاستدلال العقلي العقدي
عند الإمام أحمد -رحمه الله-

د. حنان بنت عبدالعزيز العنزي

ملخص المقدمة

إعداد مركز رسيل للاستشارات التربوية والتعليمية

https://kkitab.com

Katib_Kitab

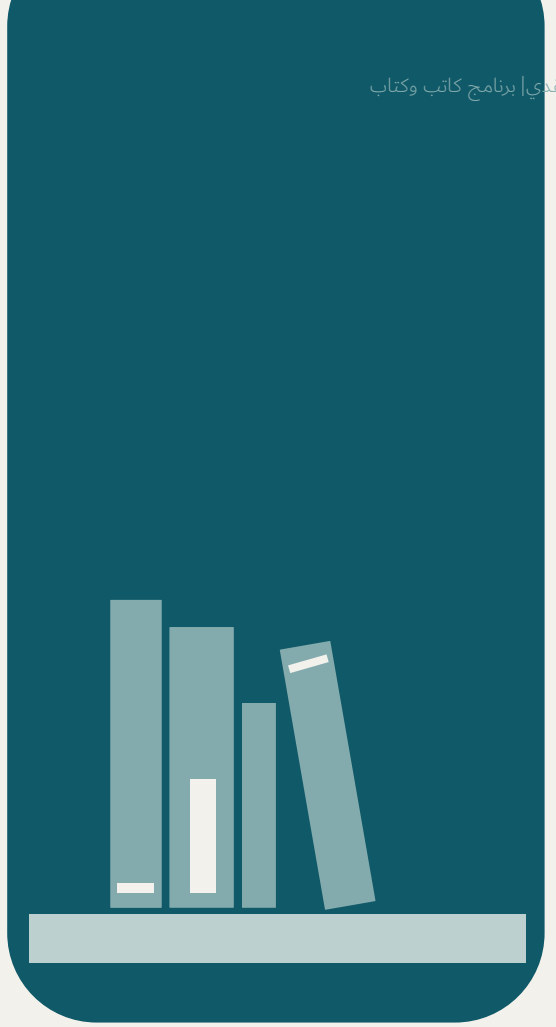

الحمد لله، وصلَّى اللّٰه على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

أمَّا بعد:

فإنَّ اللّٰه قد جعل العقل مناطًا للتكليف؛ يثبت بوجوده ويزول بزواله، وجعل لهذا العقل مجالات يُسهم فيها في حدود ما حدَّه الشرع؛ ومنها: الدلائل العقلية الموافقة للقرآن الكريم وصحيح السُّنة؛ والتي يمكن أن تُقرَّر مسائل الاعتقاد بها: تعضيدًا لدلائل النصوص الشرعية المشتملة على الدليل العقلي في الخبر.

فدلالة الوحي ليست خبرية محضة بل حوت على الدلائل العقلية؛ وقد نبَّه ابن تيمة على هذا حين قرر أنَّ المتكلمين قد "غلطوا في ذلك غلطًا عظيمًا...ونهاية ما يذكرونه جاء القرآن بخلاصته على أحسن وجه".

ولا شك أنَّ **موقف أهل السُّنة والجماعة** هو الموقف الصحيح من استعمال العقل وتنزيله قدره من غير إفراط ولا تفريط، **واعتبروا العقل طريقًا من طرق معرفة الحق**؛ غير أنه لا يستقل بذاته عن النقل، فهو خادم للنقل لا مزكٍّ له.

وقد **تميزت منهجية أهل السُّنة عن غيرها من المناهج في قضية الاستدلال العقلي**، وذلك باطّرادها مع مضامين النصوص الشرعية من غير اضطراب ولا اختلاف ولا تضاد، بل هما متوافقان صِنوان لا يتعارضان؛ متى ما كان النص صحيحًا والعقل صريحًا .

وتأسيسًا على ما سبق؛ فقد رأيتُ أن أختار عَلَمًا من أعلام أهل السُّنة، أُبيّن من خلال أقواله مدى استعماله لدلالة العقل على إثبات مسائل الاعتقاد، وأُظهر فيه منهجيته في إعمال الدليل العقلي وضوابطه وتطبيقاته؛ وقد وقع اختياري على **الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني رحمه الله؛ لأسباب:**

دوره في تقرير منهج السلف في الاعتقاد، والرد على المخالفين فيه.

فائدة الموضوع لطلاب العلم والتخصص من خلال معرفة ضوابط أصول الاستدلال العقلية العقدية، ومعرفة بعض مناهجها ومسالكها.

ما له من دور بارز في الدفاع عن عقيدة السلف.

أهميـــــــة الموضـوع:

الـرد عـلى اتهـام مـنهج السلف بالجمود الفكـري وإهمال دور العقل.

توضيح منهج الاستدلال العقلي عند الإمـام أحمـد عـلى مسـائل الاعتقاد.

بيـــان التوافـــق فـــي المضـامين بـين دلالـة النقل ودلالة العقـل فـي مسائل الاعتقاد.

إظهـار حقيقـة موافقـة **الإمـام أحمـد لاعتقـاد السـلف** فـي تطبيقاتـه واسـتدلالاته **العقليـة العقدية، وبيان خطأ** مـن وصـف الإمـــام بموافقتـــه لاعتقـــاد المتكلمين في الاستدلال العقلي.

أهـــداف الـــدراســـة:

1

بيـــان وســـطية منهج أهل السُّـنة فـــي اســـتعمال العقـل بـين الغلـو والجفاء .

2

بيان أهميـة الأدلـة العقلية في مسائل **الاعتقاد.**

3

إظهـــار قـــوة استدلالات الإمـام أحمـــد فـــي اســتعمال الأدلــة العقلية.

4

استخلاص منهج الإمام أحمد ومسالكه العقلية التي استخدمها في الرد على المخالفين.

التمهيد

المطلب الأوّل

التعريف بأهم مفردات عنوان البحث

المسألة الأولى :
تعريف الدليل

الدليل في اللغة: الدال واللام أصلان: أحدهما إبانة الشيء بأمارة تتعلمها؛ ومنه قولهم دللت فلانًا على الطريق. والدليل: الأمارة في الشيء.

الدليل في الاصطلاح: هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر.

والاستدلال: هو تقرير الدليل لإثبات المدلول، سواءٌ كان ذلك من الأثر إلى المؤثر أو العكس، أو من أحد الأثرين إلى الآخر. والاستدلال طلب الدليل.

المسألة الثانية:
تعريف العقل

العقل في اللغة: العين والقاف واللام، أصل واحد، يدل على الحبس، فهو الحابس عن ذميم القول والفعل، والعقال الرباط، والعقل: نقيض الجهل. وسُمي العقل عقلاً؛ لأنه يَعْقِل صاحبه عن التورط في المهالك؛ أي يحبِسه.

العقل في الاصطلاح:

ورد عن السلف عدة استعمالات، يمكن حصرها في أربعة معان:

1. الغريزة المُدرِكة التي بها يعلم الإنسان ويُميِّز
2. العلوم الضرورية
3. العلوم النظرية
4. العمل بمقتضى العلم

أمّا الاستدلال العقلي:

فهو طلب الدليل العقلي، والمعنى المجمل لعنوان البحث: دراسة ما أورده الإمام أحمد رحمه الله في تقرير مذهب السلف من الأدلة العقلية، بالاعتماد على تحليل مجموعة من تقريراته، واستنباط الدلائل العقلية منها؛ في مسائل متفرقة على أبواب الاعتقاد.

المطلب الثاني

التعريف بالإمام أحمد بن حنبل رحمه الله

ترجمة الإمام أحمد -رحمه الله-

اسمه ونسبه ومولده:

هو أبو عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الذهلي الشيباني المروزي ثم البغدادي، وُلِد سنة (164هـ).

شيوخه، من أبرزهم:

سفيان بن عيينة، عبد الرحمن بن مهدي، وكيع، الشافعي، وعبد الرزاق.

تلامذته، من أبرز من حدّث عنه:

البخاري، مسلم، أبو داود، الترمذي، والنسائي.

مكانته العلمية:

كان إمامًا في السُّنة والحديث والفقه واللغة والورع، كأنّ الله تعالى قد جمع له علم الأولين من كل صنف.

تعظيمه للسنة:
كان رحمه الله معظمًا للسنة متبعًا لها مُجِلاً لأهلها، وكانت السنة عنده مقدمة على غيرها.

محنته:
كانت للمحنة التي وقعت في زمن الإمام أحمد رحمه الله دور في إمامته وتقديمه وجعله علمًا على السُّنة. فسبحان من أيّده وبصّره وقواه ونصره.

مؤلفاته:
من أبرز مصنفاته: المسند، الزهد، الرد على الجهمية، فضائل الصحابة، وأصول السُّنة.

وفاته:
تُوفي الإمام أحمد رحمه الله يوم الجمعة في الثاني عشر من ربيع الأول، سنة (241 هـ) وله سبعٌ وسبعون سنة؛ رحمه الله رحمةً واسعة وجزاه عن السُّنة خيرًا.

المطلب الثالث

الاستدلال العقلي العقدي عند السلف
مجالاته ومنهجيته

أولاً

مجالات الاستدلال العقلي العقدي عند السلف

جعلت الشريعة حفظ العقل من أعظم مقاصدها، ومن المعلـوم لكل قارئ لكتاب الله سبحانه وتعالى أن القرآن الكريم قـد حـضّ الناس كثيرًا على إعمـال العقـل بـالتفكر فـي آيـات اللـه سـبحانه وتعالى **بنوعيهـا:** المقـروءة.، والمشـاهدة فـي النفـوس والكـون والآفاق، الدالة على الرب جلّ جلالـه، واتصـافه بصـفات الكمـال ونعوت الجلال.

وقد تكرَّر ضرب الأمثلة في كتاب الله عز وجل لإعمال العقل؛ فقال سبحانه: **(وَتِلْكَ الْأَمْثالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلاَّ الْعَالِمُونَ)** [سورة العنكبوت: 43]، فالأمثال المضروبة في القرآن من الأقيسة العقلية.

وفي المقابل جعل الله تعالى للعقل حدودًا لا يتعداها؛ من أمور **الغيب المحض** والتي يستحيل عليه الخوض فيها، والوصول إلى حقائقها؛ لقصوره **وعجزه عن إدراكها** مثل أمور الآخرة، فالقصد وضعه في موضعه الصحيح الذي حدَّه الله تعالى له، واعتبار فهمه فيما يُمكن اعتباره فيه.

وضرب ابن خلدون **مثالاً** على ذلك بـ: رجل رأى الميزان الذي يوزَن بـه الذهب، فيَطمع أن يزِن به الجبال.

وقـد اتفـق سـلف الأمـة فـي جميـع عصـورهم عـلى أنّ النقـل أصـل والعقل تبعٌ له، ولا يُجعل العقل حاكمًا على الشرع أبدًا.

كما يـرى السـلف أنّ **العلاقـة بـين الـدليل العقلـي والنقلـي علاقـة توافقيـة**؛ لأنهمـا وسـيلتان للوصـول إلى الحـق، **ولا يخـرج صـحيح المعقول عن صحيح المنقول**، فلا تعارض بينهما، والعقل لا يستغني لوحده بالمعارف الإلهية.

فهو بمثابة النور للعين كما شبههما ابن الجـوزي رحمـه اللـه فقـال: " فإنَّ أعظم الـنعم عـلى الإنسـان العقـل؛ لأنـه الآلـة فـي معرفـة الإلـه سبحانه وتعالى، والسبب الذي يُتوصل به إلى تصديق الرسـل، إلَّـا أنـه لمَّا لم ينهض بكل المُراد مـن العبـد؛ بُعثـت الرسـل، وأُنزلـت الكتـب، فمثـال الشـرع الشـمس، ومثـال العقـل العـين، فـإذا فُتحـت وكانـت سليمة؛ رأت الشمس" .

وأكّد هذا المعنى ابن تيمية رحمه الله بقوله: "كما أنَّ نور العين لا يرى إلَّا مع ظهور نور قدَّامه، فكذلك نور العقل لا يهتدي إلَّا إذا طلعت عليه شمس الرسالة".

ومن الكتب التي ظهر فيها **استعمال السلف للدليل العقلي** في مسائل الاعتقاد: الحيدة للكناني، الرد على الزنادقة للإمام أحمد، والرد على بشر المريسي للدارمي، التوحيد لابن خزيمة، والتبصير للطبري.

مع التاكيد على أن السلف رحمهم الله قد **أعملوا العقل في مجالاته**، التي أباح الشرع للعقل أن يُسهم فيها، **ومن تلك المجالات على سبيل المثال:**

1. إعمال دلائل العقل في إثبات الصفات للـــه ســـبحانه وتعـــالى واســـتحقاقه لكمالها، وتنزيهه عن نقائصها.

2. تقريـر أمـر إثبـات النبـوة مـن جهـة دلائل العقل.

3. إثبات المعاد والحساب.

4. إعمال دلائل العقل في الرد على المخـالفين؛ من ملحدين و فلاسفة ومتكلمين وغيرهم.

5. إعمال العقل من النظر والاعتبار والتفكر الذي أمر الله سبحانه وتعالى به، مـع إبطـال طريقـة المتكلمـــين فيمـــا يُطلقـــون عليـــه "النظـــر والاستدلال" ابتداعًا.

ثانيًا

منهجية الاستدلال العقلي العقدي عند السلف

تظهر أبرز معالم منهج أهل السنة في الاستدلال العقدي
العقلي فيما ياتي:

أولاً: التسليم للنصوص الشرعية واعتبارها الأصل في الاستدلال، والسلف كلهم متفقون على تقديم نصوص الكتاب والسنة على كل عقل ورأي.

ثانيًا: اعتماد فهم الصحابة في فهم وتقرير مسائل الاعتقاد، فهم أفضل من فهمها وعقلها وأدرك معانيها، وهم أبرُّ الأمة وأعمقها علمًا وأكثرها فهمًا وأعظمها توفيقًا؛ لما خصهم الله به من توقد الأذهان، وتقوى الله سبحانه، وقرب العهد بنور النبوة، فطريقتهم هي الأسلم والأعلم والأحكم.

ثالثًا: حجية الدليل العقلي في تقرير بعض مسائل الاعتقاد اعتضادًا وتأييدًا، وعدم إهماله مع التوسط في ذلك.

قال ابن تيمية: " أنَّ أصول الدِّين الحق الذي أنزل اللّه سبحانه به كتابه، وأرسل به رسوله صلى الله عليه وسلم، وهي الأدلة والبراهين والآيات الدالة على ذلك: قد بيّنها الرسول ﷺ أحسن بيان، وأنه دلَّ الناس وهداهم إلى الأدلة العقلية والبراهين اليقينية، التي بها يعلمون المطالب الإلهية، وبها يعلمون إثبات ربوبية الله سبحانه ووحدانيته، وصفاته، وصدق رسوله ﷺ والمعاد وغير ذلك مما يُحتاج إلى معرفته بالأدلة العقلية، بل وما يُمكن بيانه بالأدلة العقلية وإن كان لا يُحتاج إليها؛ فإنَّ كثيرًا من الأمور تُعرف بالخبر الصادق، ومع هذا فالرسول صلى الله عليه وسلم بيّن الأدلة العقلية الدالة عليها؛ فجمع بين الطريقين: السمعي؛ والعقلي".

رابعًا: ظهور استعمالهم للدليل العقلي في المناظرات والحِجاج أكثر من غيرها، فأفسدوا كثيرًا من الشبه بالبراهين العقلية اليقينية، وقلبوا الأدلة العقلية في بعض الأحيان على مخالفيهم. واتضحت هذه المنهجية في كثير من المواقف منها: مناظرة ابن عباس رضي الله عنهما للخوارج.

خامسًا: امتناع التعارض بين الدليل العقلي والنقلي، فالدليل العقلي لا يقابل الدليل النقلي تقابل النقيضين، وعند توَهُّم التعارض بينهما يُقدم الدليل النقلي. فإن وجود التعارض بينهما يُبطل قيام الحجة بالوحي وهذا ممتنع.

سادسًا: الأدلة العقلية تستند على الأدلة النقلية، فالأدلة إما سمعية، أو عقلية، والعقلية قد تكون نقلية وقد لا تكون، ووصف الدليل بأنه عقلي لا يقتضي مدحًا ولا ذمًا، كما أن وصفه بالسمعي لا يُقلّل من رتبته ومنزلته، بل الدليل السمعي أكمل من العقلي؛ لتضمنه دلالة ومقصد المتكلم ومراده.

سابعًا: أن الشرع جاء بمَحَارات العقول لا بمُحالاتها، فإن الرسل عليهم الصلاة والسلام لا يُخبرون بمُحالات العقول، وما يستحيله العقل الصريح، بل بمَحَارات العقول التي تحار العقول في الوصول إليه، فلا يُخبرون بما يعلم العقل انتفاءَه، بل يُخبرون بما يعجز العقل عن معرفته.

ثامنًا: قواعد أهل السنة العقلية التي استدلوا بها؛ قواعد استقرائية من الكتاب والسنة، فأهل السنة لا يضعون قاعدة إلا وقد استقرؤوا جميع النصوص الدالة عليها استقراءً كليًا؛ وذلك بجمعها من الكتاب والسنة، وضم كلام السلف إليها، وشُهود العقل الصريح عليها، فتُبنى قواعدهم على ذلك، ومن الأمثلة على قواعد أهل السنة الاستقرائية: **قاعدة قياس الأولى** التي استقرأها السلف من نصوص الشرع.

المبحث الأول:

مسالك الاستدلال العقلي العقدي عند الإمام أحمد رحمه الله

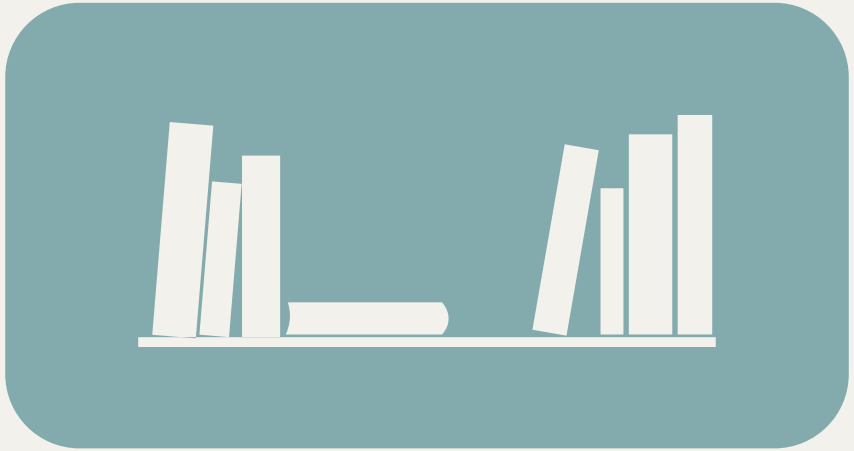

المتأمل في كلام الإمام أحمد رحمه الله يجد **الاستدلالات العقلية** حاضرة في كلامه، وقد ظهر ذلك في مؤلفاته، وما ذاك إلا لأهمية الدليل العقلي في إثبات مسائل الاعتقاد، والرد على المخالفين فيها؛ وهو قبل ذلك **منهج قرآني استُعمل** في مُحاجّة الكفار والمشركين؛ فلا يستطيع أحد طرحه أو التهوين من أمره، **أو يُنكر عمق تأثيره في تغيير قناعات المخاطبين** على اختلافهم.

وتنوَّع أسلوب الإمام أحمد في استعمال الاستدلال العقلي؛ فتارةً يَظهر في مُحاكمات وأقيسة عقلية، وتارة يظهر في أسلوب الجَدل والمناظرة، وتارة يبرُز في جانب التحليل والاستنباط، ولم يخلُ منهجه من استعمال ضرب الأمثلة لتقريب المعاني إلى العقول.

مسالك الإمام أحمد في الاستدلال العقلي العقدي

تنوعت المسالك والمناهج العقلية التي استعملها الإمام أحمد وفيما يلي ذكر **أبرز ما استعمله** من تلك المسالك، وتدعيمها بمثال من كلامه:

أولاً:
السبر والتقسيم

السبر في اللغة: التجربة، وسبر الشيء سبرًا: حزره وخبره، واسبرِ لي ما عنده: أي: اعلمه، وسبَر الجُرح يسبره سبرًا: أي نظر في مقداره.

التقسيم في اللغة: قسّم الشيء بينهم: أي فرّقه، والتقسيم جعل الشيء أقسامًا.

السبر والتقسيم في الاصطلاح:

بحث الناظر عن معانٍ مجتمعة في الأصل ويتتبعها واحدًا، واحدًا، ويُبيّن خروج آحادها عن صلاح التعليل به إلاَّ واحدًا يراه ويرضاه.

والسبر والتقسيم مسلك عقلي يقوم على **أصلين**:

1

الأول: حصر أوصاف المحل، وهذا هو التقسيم.

2

الثاني: اختبار تلك الأوصاف؛ لإبطال الباطل منها وإبقاء الصحيح، وهذا هو السبر.

مثاله: استعمال الإمام أحمد للسبر والتقسيم في الرد على الحلولية

يقول رحمه الله في الرد على الحلولية: "ويُقال للجهمي: إن الله إذا كان معنا بعظمة نفسه، فقل له: هل يغفر الله لكم فيما بينه وبين خلقه؟ فإن قال: نعم. فقد زعم أن الله بائن من خلقه دونه، وإن قال: لا، كفر"

والملاحظ في المثال الذي ذكره الإمام أحمد استعماله لمسلك السبر والتقسيم؛ حيث حصر إجابة السؤال في أمرين، وهذا هو التقسيم، ثم اختبر هذه الإجابات ليصل إلى النتيجة، التي تتضمن إبطال قول المخالف في مسألة الحلول.

ثانيًا:
قياس الأولى

تعريفه: هو أن يكون الحكم المطلوب أوْلى بالثبوت من الصورة المذكورة في الدليل الدال عليه.

مثاله: استدلال الإمام أحمد -رحمه الله- في إثبات الصفات لله جل جلاله:

قال: "نحن نقول: قد كان الله ولا شيء. ولكن إذا قلنا: إن الله لم يزل بصفاته كلها، أليس إنما نَصِفُ إلهًا واحدًا بجميع صفاته؟! وضربنا لهم في ذلك مثلاً ؛ فقلنا: أخبرونا عن هذه النخلة أليس لها جذع وكرب، وليف وسعف وخوص وجمَّار؟!، واسمها اسم شيء واحد، وسُميت نخلة بجميع صفاتها، فكذلك الله -وله المثل الأعلى- بجميع صفاته إله واحد".

وهذا المسلك العقلي في استدلال الإمام أحمد على قياس الأولى ظاهر؛ ذلك أنه بيَّن إمكانية وصف الله سبحانه وتعالى بعدة صفات دون أن يكون في ذلك أي إلزام بشبهة تعدد الآلهة أو الحاجة إلى القول بذلك، وضرب لذلك مثلاً من المخلوقات، وهي النخلة المكونة من جذع وليف وسعف وخوص وجمَّار، حيث أمكن تسميها بالنخلة مع تعدد صفاتها، ولم يلزم من تعدد الصفات تعدد النخل بل هي نخلة واحدة. لأن تعدد الصفات لا يستلزم معه تعدد الموصوف.

ثالثًا :

المتماثلان يجوز ويجب

لأحدهما ما يجوز للآخر

وهذا المسلك العقلي يُستخدم عند إثبات قضيتين متشابهتين، حيث يَلزم من إثبات إحداهما أن تُثبت الأخرى على جهة أنها متماثلة.

مثاله: قد تقرَّر في كلام الإمام أحمد في مسألة إثبات أن القرآن كلام الله سبحانه وتعالى غير مخلوق، وجاء ذلك في جوابه على من ناظره فقال: ما تقول في القرآن؟ قال الإمام أحمد: "ما تقول في علم الله؟"

وهذه طريقة استعملها السلف كثيرًا في الرد على المعطّلة، فكانوا يستدلون بعلم الله على كلام الله سبحانه، فما يُقال في صفة العلم يجب أن يُقال في صفة الكلام، **ولا مُوجب للتفريق بين المتماثلات .**

وبهذا المسلك تثبت بعض صفات الله عزّوجلّ التي أوَّل معناها بعض المخالفين على اختلاف درجاتهم، **فالقول في بعض الصفات كالقول في بعضها الآخر، والقول في الصفات كالقول في الذات؛** يجب إثباتها على الوجه الذي يليق بجلاله وعظمته سبحانه **دون البحث عن كنهها وكيفيتها.**

رابعًا:

ضرب الأمثال

ضربُ المثل مسلك عقلي يعتمد على إيجاد أصل وفرع وشبه بينهما؛ لتقرير نتيجة وحكم يتخلّص من هذا المثل، وهذا مما يسميه العلماء بالقياس.

مثاله: قرر الإمام أحمد هذا المسلك حين ضرب للإيمان مثلاً كالشجرة، فقال: "مثل الإيمان كشجرة، فأصلها الشهادة، وساقها وورقها كذا، وثمرها الورع، ولا خير في شجرة لا ثمر لها، ولا خير في إنسان لا ورع له".

فجعل رحمه الله الإيمان كالشجرة، والشجرة غير معتبرة إذا فقدت أصلها وورقها وثمرها وكذلك الإيمان.

ووجه المشابهة الذي ذكره، فيه رد على من اعتبر الإيمان بلا عمل، حيث لا يصح أن يُطلق على الإيمان إيمان، وهو غير مشتمل على الأصل والفروع والثمر.

خامسًا:

بطلان اللازم يدل
على بطلان الملزوم

وهذا يعني امتناع الانفكاك عن الشيء وعدم المفارقة عنه، فيكون الأول (اللازم)، ناشئًا عنه الثاني (الملزوم) وحاصلاً منه.

مثاله: احتجاج الإمام أحمد رحمه الله على الحلولية

قال رحمه الله: "وقلنا للجهمية حين زعموا أن الله في كل مكان لا يخلو منه مكان، فقلنا: أخبرونا عن قول الله جل جلاله: **﴿ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا ﴾** [سورة الأعراف: ١٤٣] لمَ يتجلَّى للجبل إن كان فيه بزعمهم؟! فلو كان فيه كما تزعمون لم يكن يتجلَّى لشيء هو فيه، ولكن الله جل جلاله على العرش، وتجلَّى لشيء لم يكن فيه، ورأى الجبل شيئًا لم يكن رآه قبل ذلك".

سادسًا:

أن الاشتراك في المعاني الكلية لا يُوجب التماثل في الاختصاصات الوجودية

ومعنى ذلك: أن معنى اشتراك الموجودات في أمر من الأمور؛ هو تشابهها من ذلك الوجه، وأن ذلك المعنى العام يُطلق على هذا وهذا؛ لا أن الموجودات في الخارج يُشارك أحدهما الآخر في شيء موجود فيه، بل كل موجود متميز عن غيره بذاته وصفاته وأفعاله؛ **وهو معنى القدر المشترك بين الأشياء.**

مثاله: ما جاء في الرد على الجهمية والزنادقة

قال الإمام أحمد: "وقلنا: هو شيء، فقالوا: هو شيء لا كالأشياء، فقلنا: إن الشيء الذي لا كالأشياء قد عرف أهل العقل، أنه لا شيء، فعند ذلك، تبيّن للناس أنهم لا يؤمنون بشيء، ولكن يدفعون عن أنفسهم الشنعة بما يُقرون من العلانية".

والمُلاحظ في المثال الذي ذكره الإمام أحمد أنه اعتمد على إثبات القدر المشترك بين الخالق سبحانه وبعض المخلوقات، وأنه لا يلزم من وجود هذا القدر حصول الشبه بينهما من كل وجه، بل نثبت له سبحانه وتعالى ما أثبته الشرع من غير تمثيل ولا تكييف.

سابعًا:

استحالة ارتفاع النقيضين
واجتماعهما

من المقدمات العقلية البدهية المتفق عليها أن النقيضان لا يرتفعان ولايجتمعان، ولا واسطة بينهما، فمتى ارتفع أحدهما وقع الآخر وجوبًا. فإذا لم يُوصف الشيء بإحدى الصفتين المتقابلتين؛ للزِم اتصافه بالأخرى؛ فمثلاً لو لم يُوصف بالحياة لوُصف بالموت.

مثاله: قول الإمام أحمد رحمه الله: " حين خلق الشيء خلقه في نفسه أو خارجًا من نفسه؟ " .

ثامنًا:

الصفة تابعة للذات في
أحكامها ومقتضياتها

بمعنى: أن الصفة إذا قامت بمحل؛ عاد حكمها على ذلك المحل.

- **مثاله:** ما جاء في الرد على الجهمية والزنادقة في قول الإمام أحمد رحمه الله: " فقالت الجهمية: لما وصفنا الله بهذه الصفات: إن زعمتم أن الله ونوره، والله وقدرته، والله وعظمته؛ فقد قلتم بقول النصارى حين زعموا أن الله لم يزل ونوره، ولم يزل وقدرته. قلنا: لا نقول: إن الله لم يزل وقدرته، ولم يزل ونوره، ولكن نقول: لم يزل بقدرته ونوره، لا متى قدر ولا كيف قدر، فقالوا: لا تكونوا موحدين أبدًا حتى تقولوا: قد كان الله ولا شيء، فقلنا: نحن نقول: قد كان الله و لا شيء، ولكن إذا قلنا: إن الله لم يزل بصفاته كلها، أليس إنما نصِف إلهًا واحدًا بجميع صفاته؟!".

فالصفات تابعة للذات، متعلقة بها، ملازمة لها، تأخذ حكمها ومقتضياتها، وليست منفصلة عنها حتى يُقال بتعدد الذات لتعدد الصفات كما يتوهمون.

تاسعًا:

إلحاق الفرع بأصله
والنظير بنظيره

وبتعبير آخر: **الجمع بين المتفقات والتفريق بين المختلفات**، ذلك أن حكم الشيء حكم مثله، و حكم النظير حكم نظيره.

مثاله: قوله رحمه الله حين سُئل ما تقول في القرآن؟ قال الإمام أحمد رحمه الله: "ما تقول في علم الله؟ ... القرآن من علم الله ومن زعم أن علم الله مخلوق فقد كفر بالله".

فلا موجب للتفريق بين كلام الله وبين علم الله جل جلاله، فكلها صفات لله سبحانه مترادفة في دلالتها على الذات.

عاشرًا:

الاستدلال بالمتفق على المختلف فيه

وهو قياس ما اختُلف فيه على ما اتُفق عليه، بجعل ما اتُفق عليه أصلٌ يُثبت به حكم ما اختُلف فيه، وهو الفرع.

مثاله: ما جاء في كتاب الإبانة لابن بطة رحمه الله: "قال أبو عبد الله: وقال لي عبدالرحمن: "كان الله ولا قرآن؟ " فقلت له مجيبًا: كان الله ولا علم؟ فالعلم من الله وله، وعلم الله منه والعلم غير مخلوق، فمن قال: إنه مخلوق، فقد كفر بالله، وزعم أن الله مخلوق، فهذا الكفر البيّن الصراح".

فحاجَّهم الإمام أحمد رحمه الله بأصل متفق عليه، وهو وجود علم الله جل جلاله على إثبات وجود القرآن؛ فهو مُلازم للعلم؛ غير مخلوق مثله.

المبحث الثاني:

منهجية الاستدلال العقلي عند الإمام أحمد

منهجية الإمام أحمد في استعمال الدليل العقلي في مسائل الاعتقاد منضبطة بعدة ضوابط؛ **فيما يلي تلخيص أبرزها:**

ضوابط الاستدلال العقلي عند الإمام أحمد رحمه الله:

أولاً:

النص هو الأصل في الاستدلال، وهو المقدم على العقل

الملاحظ من تقريرات الإمام أحمد؛ إعماله للنص الشرعي في الاستدلال ابتداءً، فهو المقدم لديه؛ إذ هو الحجة وهو الأصل وما عداه تبع. وتقديسه للنص الشرعي وتمسكه به وحثه على ذلك؛ أكبر دليل على ذلك، ويؤكد على ضرورة التمسك بالكتاب والسنة، كما نجده في مناظراته وجداله مع المبتدعة؛ يطالبهم أولاً بالدليل الشرعي وذلك متواتر عنه. ومن ذلك قوله الذي كرره للمعتصم: يا أمير المؤمنين أعطوني شيئًا من كتاب الله، أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم أقول به.

فمنشأ **المنهج** للمذهب الحنبلي من هذه الخاصيَّة: **التمسك بالحديث والأثر**.

ومن ردود الإمام أحمد: رده على من سأله عن نزول الرب تبارك وتعالى إلى السماء الدنيا في ثلث الليل الآخر: "امضِ الحديث على مارُوي، بلا كيف، ولا حد، بما جاءت به الآثار وبما جاء به الكتاب، قال الله تعالى: **(فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ)** [سورة النحل: 74] ينزل كيف شاء بعلمه وقدرته، أحاط بكل شيء علمًا، لا يبلغ قدره واصف، ولا ينأى عنه هرب هارب".

ثانيًا:

استنباطه الأدلة العقلية من الأدلة النقلية،
فإن العقل الصريح يوافق النقل الصحيح

مما تقَرَّر أن الأدلة العقلية قد تكون نقلية؛ فقد اعتمد الإمام أحمد رحمه الله كثيرًا على استنباط الأدلة العقلية من القرآن والسنة، ومن ذلك ما جاء في كتاب "الرد على الجهمية والزنادقة" بعد أن ساق رحمه الله الأدلة على علو الله جل جلاله، قال: "فهذا خبر الله؛ أخبرنا أنه في السماء، ووجدنا كل شيء أسفل منه مذمومًا يقول الله جل جلاله: **(إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ)** [سورة النساء: ١٤٥]، **(وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا رَبَّنَا أَرِنَا الَّذَيْنِ أَضَلاَّنَا مِنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ نَجْعَلْهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ الأَسْفَلِين)** [سورة فصلت: ٢٩]".

واستدلَّ الإمام أحمد رحمه الله في رده على الجهمية بالتفريق بين أنواع المضاف إلى اللّٰه سبحانه وتعالى على كون القرآن غير مخلوق، فقال: (وأمَّا قول الله: **(وَرُوحٌ مِنْهُ)** [سورة النساء: ١٧١]، يقول: من أمره [الذي] كان الروح فيه، كقوله: **(وَسَخَّرَ لَكُم مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ)** [سورة الجاثية: ١٣]، يقول من أمره، وتفسير روح اللّٰه إنما معناها أنها روح بكلمة اللّٰه خلقها الله، كما يُقال: عبد اللّٰه وسماء اللّٰه وأرض اللّٰه" .

فالمُضاف إلى الله سبحانه وتعالى نوعان:

إن كان المضاف إلى الله سبحانه وتعالى صفات لا تقوم بنفسها؛ كالعلم والقدرة والكلام وغيرها، فهو من باب إضافة صفة إلى موصوف.

إضافة أعيان منفصلة؛ كبيت الله وناقة الله وعبد الله، وهي إضافة المخلوق إلى خالقه.

قال ابن تيمية: "وكذلك ما كان منه، إن كان عينًا قائمة، أو صفة قائمة بغيرها، كما في السموات والأرض والنعم، والروح الذي أرسله إلى مريم، وقال: **(قَالَ إِنَّمَآ أَنَا۠ رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَٰمًا زَكِيًّا)** [سورة مريم: ١٩] كان مخلوقًا، وإن كان صفة لا تقوم بنفسها ولا يتصف بها المخلوق كالقرآن لم يكن مخلوقًا، فإنَّ ذلك قائم بالله، وما يقوم بالله لا يكون مخلوقًا".

ثالثًا:

موافقة استدلالاته لأصول اعتقاد السلف

اطّردت استدلالات الإمام أحمد رحمه الله مع أصول الاعتقاد عند السلف، فلا تجد في استدلالاته العقلية ذلك النفس العقلي الكلامي؛ المخالف لأصول الاعتقاد، بل كل استدلالاته موافقة لما دلت عليه نصوص الاعتقاد من أصول عقدية عند السلف.

رابعًا:

التقيد بالاستعمال الصحيح للغة العرب

تميزت استدلالات الإمام أحمد بتعضيد قوله بلغة العرب التي نزل بها القرآن، وهي عمدة في احتجاجاته ومناظراته وكثيرًا ما يستشهد بها.

من ذلك ما يرويه ابنه أبو الفضل في مناظرته مع إسحاق:" أليس قال الله سبحانه وتعالى: **(إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا)** [سورة الزخرف: ٣] أفيكون مجعولاً إلا مخلوقًا؟ قال أبي: فقلت: فقد قال الله تعالى: **(فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُول)** [سورة الفيل: ٥] أفخلقهم؟!".

ومـن الأوجـه اللغويـة التـي اسـتدل بهـا الإمـام أحمـد: هـو اسـتعماله **للمشترك اللفظي**، وأنه لا يلزم من الاشتراك اللفظي بين شيئين اشـتراكهما من كل وجه، والمشترك اللفظي: هو ما اتّحد لفظه وتعدّد وضعه ومعناه.

حيث قال: " وذلك أنَّ: "جعل"، في القرآن من المخلوقين على وجهـين عـلى معنىٰ التسمية، وعلى معنى فعل من أفعاله".

فلفظ "جعل" من المشترك اللفظي الذي تتعدد معانيه بحسب وضعه؛ فيأتي في القرآن بمعنى خلق، ويأتي بمعنى صيَّر.

خامسًا:

استعماله الدليل العقلي في إبطال دعاوى المبتدعة والرد عليهم

استعمل الإمام أحمد الدليل العقلي في رده ونقضه لأقوال المبتدعة، لا تأسيسًا لمذهب أهل السنة في أبواب الاعتقاد.

وسبب ذلك أن السلف لديهم التسليم للنصوص الشرعية وتعظيم الآثار، فيُقررون أصولهم بمجرد النص، الذي تُعتَبر دلالته أقوى من أي دلالة أخرى، بما فيها العقل.

أما أهل البدع فالدليل العقلي محوراهتمامهم وموضع تقديسهم، فاحتاج السلف إلى نقض أقوالهم بالدلائل العقلية الصحيحة.

سادسًا:

تميزت منهجيته العقلية بالإيجاز في اللفظ والسهولة في العبارة

كان الإمام أحمد مع دقة عباراته وقوة استدلالاته يتميز كلامه بسهولة الفهم لكل أحد، والبعد عن التعقيد والتطويل، فيطرح الدليل العقلي بإيجاز ووضوح.

سابعًا:

العقل لا مجال له في الغيبيات

التزم السلف ومنهم الإمام أحمد عدم استعمال العقل في مسائل الغيبيات؛ إذ لا مجال للعقل فيها، كما في قوله عن السنة: " ولا تُدرك بالعقول"؛ فالغيبيات لا تُعرف إلا بالخبر الصادق.

فالعقل مهما بلغ قوةً وذكاءً لن يُحيط بأمور الغيب؛ فعليه التسليم والانقياد.

المبحث الثالث:

مجالات الاستدلال العقلي العقدي عند الإمام أحمد

وفيه أربعة مطالب:

1. الاستدلال على مسائل التوحيد
2. الاستدلال على مسائل الإيمان
3. الاستدلال على مسائل القدر
4. الاستدلال على مسألة تحريم الخروج على الولاة

المطلب الأول

الاستدلال على مسائل التوحيد

المسألة الأولى

مسائل توحيد الربوبية

إثبات الوجود:

اعتقاد أهل السنة والجماعة في وجود الله سبحانه وتعالى يتضمن أن الله جل جلاله بائن من خلقه غير مُماس لهم، مستوٍ على عرشه، ووجوده سبحانه يختلف عن وجود المخلوقين، وهو مع خلقه بعلمه وإحاطته.

وقد قرَّر الإمام أحمد هذا الاعتقاد بالدليل العقلي في كتاب "الرد على الجهمية والزنادقة"، واستعمل في تقريره عدة أدلة عقلية، منها:

السبر والتقسيم

فيُلاحظ أنه أراد أن يُبيّن بطلان زعمهم أنَّ الله في كل مكان عن طريق سؤالهم عن محل خلقه للأشياء، هل خَلْقُها داخلٌ في نفسه أو خارج منها؟ أو خَلْقُها خارج نفسه ثم دخل فيها ؟ فلا يخرج الأمر عن هذه الثلاث، ثم بعد أن سبر تلك الاحتمالات؛ اختبر صحتها وما تؤول إليه، ثم أبطل احتمالين وصوّب الثالث، وهو أنه خلقها خارجًا عنه ولم يدخل فيها، وهو ما يقتضى كمال وجوده سبحانه وبحمده وعدم اختلاطه بالخلق.

ولا شك أن الاحتمالين **مستقر في الفطرة** عدمها ولا تخطر بالبال مع سلامة الفطرة وصحتها.

الاستدلال باستحالة ارتفاع النقيضين واجتماعهما (السلب والإيجاب)

ذلك أن من المتقرر عند العقلاء أنه يستحيل أن يجتمع الشيء ونقيضه في محل واحد، ويستحيل أن يرتفعا جميعًا عنه، فوجود أحدهما يستلزم انتفاء الآخر، والعكس صحيح.

ويُؤخذ هذا من قول الإمام أحمد: "حين خلق الشيء خلقه في نفسه أو خارجًا من نفسه؟"؛ فهما ضدان في النفي؛ ونقيضان في المعنى العقلي.

قياس الأولى

ومعناه في حق الله سبحانه وتعالى: أن الخالق أولى من المخلوق بالكمال في النفي والإثبات، فكل وصف للكمال يثبت للمخلوق لا نقص فيه بوجه من الوجوه وأمكن اتصاف الخالق به؛ فهو أحق به، وكل نقص تنزَّه عنه المخلوق فالله جل وعز أولى بالتَّنزّه عنه سبحانه.

ومما رد فيه الإمام أحمد على الحلولية أن **بطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم:** وهو استدلال عقلي يستند على أنه يلزم من كلامهم في عموم معنى الوجود لله وأنه حالّ في كل مكان: أن يُضيء المكان الذي دخل فيه، فلمَّا لم يكن نور في البيت المظلم لزِم يقينًا بطلان قولهم بالحلول، وبعد الرد عليهم بالتفصيل فيه؛ قال: "... فعند ذلك تبيَّن للناس كذبهم على الله تعالى. فرحِم الله من عقِل عن الله ورجع عن القول الذي يُخالف الكتاب والسُّنة، وقال بقول العلماء، وهو قول المهاجرين والأنصار، وترك دين الشيطان، ودين جهم وشيعته".

وكثيرًا ما يستعمل السلف في معرض الرد على أهل البدع بيان لوازم مذهبهم الباطلة؛ للدلالة على بطلان القول وإن لم يكن قولاً لهم، ولكنها من **أساليب الحِجاج العقلي المعتبرة.**

مسائل توحيد الألوهية

المسألة الثانية:

التوكل والأخذ بالأسباب:

التوكل هو صدق اعتماد القلب على الله مع بذل الأسباب الصحيحة والمشروعة.

وكان الإمام أحمد يُرغِّب بالعمل والتكسُّب أخذًا بالأسباب، وأنَّ ذلك لا يُنافي التوكل، وذلك حين سُئل عن قوم يتركون العمل توكلاً على الله عز وجل.

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: "سألت أبي عن قوم يقولون: نتكل على الله ولا نكتسب؟ قال أبي: ينبغى للناس كلهم أن يتوكلوا على الله ولكن يعودون على أنفسهم بالكسب، قال الله **(يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْا۟ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ وَذَرُوا۟ ٱلْبَيْعَ)** [سورة الجمعة: ٩]، فهذا قد علم أنهم يكتسبون".

وقد قرَّر الإمام أحمد مسألة التوكل وضرورة الأخذ بالأسباب بالدليل العقلي في محاورته لرجل يزعم أنه مُتوكل ويريد أن يذهب إلى الحج دون زاد كافٍ:

"عن الحسين الرازي قال: شهدت أحمد بن حنبل وجاءه رجل من أهل خراسان فقال له: يا أبا عبد الله معي درهم أحج بهذا الدرهم؟ فقال له أحمد: اذهب إلى باب الكرخ فاشترِ بهذا الدرهم حبًّا، واحمل على رأسك حتى يصير عندك ثلاثمائة درهم فحج. قال يا أبا عبد الله أما ترى مكاسب الناس؟ قال أحمد لا تنظر إلى هذا، فإنه من رغِب في هذا يريد أن يفسد على الناس معايشهم، قال يا أبا عبد الله: أنا متوكل. قال: فتدخل البادية وحدك أو مع الناس؟ قال: لا، مع الناس، قال: كذبت إذًا، لست بمتوكل، فادخل وحدك وإلاَّ فأنت متوكل على جراب الناس".

فالإمام أحمد في محاورته للسائل احتج عليه ببذل السبب، وهو دخوله للبادية والمفازة مع الناس، وذلك لإثبات عدم صحة معنى التوكل الذي ذهب إليه السائل في عدم اتخاذ الأسباب، وهو الزاد من أجل الذهاب إلى الحج، حيث احتج عليه بفعلٍ يؤمن به ويأخذ له الأسباب على حقيقتها؛ لأنَّ ترك الأسباب المشروعة قدح في العقل، فتركها مما هو ممتنع عقلاً.

مسائل توحيد الأسماء والصفات

المسألة الثالثة:

إثبات العلم

العلم من الصفات الثبوتية الذاتية التي لا تنفك عن ذاته جل وعز أبدًا، فالله سبحانه وتعالى يعلم ما كان وما سيكون وما لم يكن لو كان كيف يكون، وهو عالم بجميع المخلوقات، محيط بجميع الموجودات من غير أن يقتضي ذلك مماسة أو مخالطة لهم.

وصفة العلم من الصفات العقلية التي يمكن أن تُثبت عن طريق العقل، وقد أثبتها الإمام أحمد حين ضرب مثالاً للعبد الذي بنى دارًا ثم خرج منها، لكنه لا يزال يعرف تفاصيل الدار التي بناها دون أن يكون في جوفها، ففي هذا الاستدلال أثبت رحمه الله صفة العلم لله سبحانه وتعالى من ثلاثة طرق:

الأول: الاستدلال بالخلق على العلم

فيستحيل أن يَخلق من لا يَعلم، فالعلم من لوازم الخلق، والخالق أعلم بمن خلق من غيره، كما قال الله جل جلاله: **(أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ)** [سورة الملك: ١٤].

الثاني: قياس الأولى

فإن كان المخلوق قد يُحيط بما صنعه من غير أن يكون داخلاً فيه أو ملامسًا له، فالخالق جل وعز أولى بذلك؛ لإحاطته بخلقه مع كمال علمه بهم وقدرته. قال الله جل جلاله: **(أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ)** [سورة الملك: ١٤].

الثالث: سبر وتقسيم

ويتضح ذلك من قول الإمام أحمد: "إذا أردت أن تعلم الجهمي؛ لا يُقرُّ بعلم الله فقل له: الله يقول: **(وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ)** [سورة البقرة: ٢٥٥]، وقال: **(لَّٰكِنِ اللَّهُ يَشْهَدُ بِمَا أَنزَلَ إِلَيْكَ أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ)** [سورة النساء:166]، وقال: **(فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ)** [سورة هود:14]، وقال: **(إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَاتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ)** [سورة فصلت:47] فيُقال له: تُقر بعلم الله هذا الذي أوقفك عليه بالأعلام والدلالات أم لا ؟ فإن قال: ليس له علمٌ؛ كَفر، وإن قال: لله علم مُحدث كفر... فإن قال: لله علم وليس مخلوقًا ولا محدثًا، رجع عن قوله كله، وقال بقول أهل السنة".

وإعمال دليل السبر والتقسيم هنا ظاهر؛ ذلك أنه جعل العلم بمعنى الآيات منقسمًا إلى: من يُقر بذلك أو يدفعه أو يُقره مع القول بالإحداث، ولا رابع لهم، وكلا القولين الأخيرين ناقض لدلالة وصف الله سبحانه وتعالى بالعلم على جهة الكمال.

إثبات صفة الكلام لله جل جلاله

أثبت أهل السنة والجماعة صفة الكلام لله جل جلاله صفةً قائمة بذاته، وأنه حروف وأصوات ومعاني، وأن الله جل جلاله يتكلم متى شاء كيف شاء، والكلام صفة اختيارية قديمة النوع حادثة الأفراد، والقرآن كلام الله جل جلاله غير مخلوق، تكلَّم به سبحانه حقيقة بحرف وصوت.

وقد استدل الإمام أحمد رحمه الله على الكلام بدلائل عقلية متعددة، ومنها:

ما جاء في رواية أحمد بن الحسن الترمذي، قال: "سألت أحمد فقلت: يا أبا عبد الله، قد وقع من أمر القرآن ما قد وقع، فإن سُئلت عنه، ماذا أقول؟ فقال لي: ألستَ مخلوقًا؟ قلت: نعم. فقال: أليس كل شيء منك مخلوقًا؟ قلت: نعم. قال: فكلامك أليس هو منك، وهو مخلوق؟ قلت: نعم. قال: فكلام الله عز وجل أليس هو منه؟ قلت: نعم. قال: فيكون من الله شيء مخلوق؟!".

اعتمد الإمام أحمد في المقطع السابق وغيره على عدة دلائل عقلية منها:

- **أن الصفة تابعة للذات في أحكامها ومقتضياتها،** فلا تقوم بنفسها؛ إنما لا بد لها من موصوف تقوم بذاته وتتبعه -وهو ما دلت عليه جملته الأخيرة-.

- **أن المتماثلين يجوز ويجب على أحدهما ما يكون للآخر،** وهذا الدليل العقلي يعتمد على إثبات أن المتماثلَين في الجهة يجب أن يأخذا ذات الحكم، والقول في إحدى المتماثلَين يسري على مثيله. وهو في قوله: "ما تقول في علم الله؟ القرآن من علم الله ومن زعم أن علم الله مخلوق فقد كفر بالله".

- **أن الصفة إذا قامت بمحل عاد حكمها على ذلك المحل،** فلا يُوصف بالكلام إلا من قام به الكلام، وجنس الصفات يستحيل أن تقوم بنفسها، فلا بد لها من محل تقوم به، كما هو متقرر في العقل. وقد قرَّر الإمام أحمد ذلك بإبطال قول الجهمية بما هو منصوص في القرآن: **(يَا مُوسَىٰ إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ)** [سورة القصص: 30]، **(وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا)** [سورة النساء: 164].

- **قياس الأولى،** فالخالق جل وعز أولى بالكمال الذي وهبه لغيره، فمن وهب الكلام لغيره فهو أولى به.

- **أن الاشتراك في المعاني الكلية لا يُوجب التماثل في الاختصاصات الوجودية،** فقيام الكلام باعتباره صفة قائمة بالذات الإلهية لا يُمكن أن يتصف بها المخلوق، وهو معنى يختلف باعتباره قائمًا بالمخلوق، يحمل الخصائص التي تتعلق بذوات المخلوقين، ولا يمكن أن يتصف بها الخالق.

وفي معرض رد الإمام أحمد على الجهمية في خلق القرآن؛ استدل بدليل عقلي مستنبط من الدليل النقلي، فقال: "فالجواب للجهمي إذا سأل فقال: أخبرونا عن القرآن: هو الله أو غير الله؟ قيل له: وإنَّ الله جل جلاله لم يقل في القرآن: إنَّ القرآن أنا، ولم يقل: غيري، وقال هو كلامي فسميناه باسم سماه الله به. فقلنا: كلام الله، فمن سمى القرآن باسم سماه الله به كان من المهتدين، ومن سماه باسم غيره كان من الضالين، وقد فصّل الله بين قوله وبين خلقه، ولم يسمه قولاً، فقال: **﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾** [سورة الأعراف: ٥٤] ".

ووجه الدلالة هنا أنَّ الإمام أحمد استدلَّ عليهم **بالتفريق بين الخلق والأمر،** والعطف يقتضي المغايرة، وأمر الله جل جلاله هو قوله، والقرآن قوله، وقد فرّق الله سبحانه بين قوله وخلقه، فكيف يكون القرآن مخلوقًا؟!

إثبات صفة العلو

تضافرت الأدلة على علو الله جل جلاله على مخلوقاته؛ وذلك من طريق الكتاب والسنة والفطرة والعقل، وقد أجمع علماء أهل السنة على ذلك، مثبتين أن الله جل جلاله في السماء مستوٍ على عرشه، محيط بجميع خلقه سبحانه.

واستعمل الإمام أحمد رحمه الله **ضرب الأمثال، وقياس الأولى، وما يُعلم بضرورة العقل** في إثبات صفة العلو لله جل جلاله، ومن ذلك ما قاله ردًا على الجهمية قولهم أنه في كل مكان:

"...وقد أخبرنا أنه في السماء فقال: **(أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ)** [سورة الملك:١٦]...ووجدنا كل شيء في أسفل مذمومًا".

فمن المعلوم بالضرورة العقلية تنزيه الله جل جلاله عن هذه الأماكن التي يقتضيها قولهم أنه في كل مكان، ولا يخلو منه مكان. فإذا كان المخلوق يتنزّه عن الأوصاف التي أطلقوها فالله عز وجل أحق بذلك التنزيه سبحانه العلي الأعلى.

وضرب الإمام أحمد مثلاً برجلٍ يحمل بيده قارورة صافية يرى ما بداخلها، فإن أمكن للعبد أن يُحيط بصره بما فيها من غير أن يكون داخلاً فيها؛ فالله جل جلاله أولى بذلك وله المثل الأعلى، فإنه محيط بجميع خلقه من غير مماسة ولا مخالطة ولا حلول.

إثبات المعية

معية الله سبحانه وتعالى لخلقه ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع على الحقيقة بالوجه اللائق بالله جل جلاله، فالله سبحانه وتعالى فوق سماواته عالٍ على خلقه وهو معهم بعلمه أينما كانوا، من غير أن يقتضي ذلك مخالطة أو مماسة.

والجهمية يستدلون بالمعية على الحلول، ويدّعون مع ذلك أنه سبحانه وتعالى مع خلقه من غير أن يكون مماسًا ولا مباينًا، فاستدل عليهم الإمام أحمد باستحالة ذلك؛ لاستحالة ارتفاع النقيضين واجتماعهما، والمماسة والمباينة متناقضان، فيمتنع أن يكون في كل شيء غير مماس ولا مباين في ذات الوقت.

كما استدل رحمه الله ببطلان اللازم على بطلان الملزوم محاجًا للجهمية في قوله: "فقلنا: أليس إذا كان يوم القيامة، أليس إنما هو في الجنة والنار والعرش والهواء؟ قال: بلى. فقلنا: فأين يكون ربنا؟ فقال: يكون في كل شيء كما كان حين في الدنيا في كل شيء، فقلنا: فإن مذهبكم إن ما كان من الله على العرش فهو على العرش، وما كان من الله في الجنة فهو في الجنة، وما كان من الله في النار فهو في النار، وما كان من الله في الهواء فهو في الهواء، فعند ذلك تبين كذبهم على الله جل جلاله".

فأبطل قولهم بالحلول يوم القيامة أيضًا ببطلان لازمه، وهو كون الله جل جلاله في أحد الأمكنة تعالى الله جل جلاله عما يقولون وتقدس سبحانه وبحمده.

إثبات الرؤية

أجمع أهل السنة والجماعة على أن المؤمنين يرون ربهم جل جلاله يوم القيامة بأعينهم، أما الدليل العقلي الذي استدل به الإمام أحمد فيُؤخذ من قوله:

"نؤمن بالقرآن كله محكمه ومتشابهه، ولا نُزيل عنه تعالى ذكره صفة من صفاته شناعة شنعت، ولا نُزيل ما وصف به نفسه من كلامٍ، ونزولٍ وخلوّه بعبده يوم القيامة، ووضع كنفه عليه، هذا كله يدل على أن الله يُرى في الآخرة".

إذ أن الصفات التي أخبر الله جل جلاله بها عن نفسه من الكلام والنزول والخلو بعبده تدل على إمكان رؤيته، فالرؤية أمر وجودي لا تقوم إلا بموجود.

ويؤكد الإمام أحمد هذا المعنى بقوله: " **(هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ)** [سورة البقرة: 210]، **(وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا)** [سورة الفجر:22]، فمن قال أن الله لا يُرى فقد كفر"، فالآيات التي أثبتت الإتيان والمجيء استدل بها الإمام أحمد على الرؤية، فإن الإتيان والمجيء يقتضي الرؤية.

المطلب الثاني

الاستدلال على مسائل الإيمان

الإيمان قول وعمل:

تقرَّر عند أئمة السلف أن الإيمان قول وعمل، واستفاضت النصوص من كلامهم في تقرير هذه المسألة ونقل إجماعهم عليها.

وقد استعمل الإمام أحمد رحمه الله الدليل العقلي في رده على المنحرفين في باب الإيمان وإبطال أقوالهم، ومن استدلالاته العقدية في هذه المسألة؛ قوله: " أمَّا من زعم أنَّ الإيمان الإقرار، فما يقول في المعرفة؟ هل يحتاج إلى المعرفة مع الإقرار؟ وهل يحتاج إلى أن يكون مصدقًا بما أقر؟.."

جاء في هذا التقرير الاستدلال بقاعدة: **الجمع بين المتفقات والتفريق بين المختلفات؛** فاعتقادهم في إخراج العمل من الإيمان نشأ من قولهم: إن الإيمان أصل واحد لا يتجزّأ ولا يتبعّض، فاحتج عليهم باعتقادهم في الإيمان، وأنه يكون من شيئين أو من ثلاثة أشياء عند بعضهم - المعرفة، والإقرار، والتصديق - فحاجَجَهم بأن المعرفة شيء، والإقرار شيء، والتصديق شيء، إذًا فهو شيء بعد شيء، كذلك يكون الإيمان شيئًا واحدًا، ويتجزّأ لعمل وإقرار ومعرفة، فلماذا لا يصح عندكم أن الإيمان عمل وإقرار ومعرفة وتصديق، كما يصح عندكم أنه إقرار ومعرفة وتصديق؟ ففي ذلك تفريق بين المتفقات، وهذا لا يقبله العقل.

وأيضًا استدل عليهم بأن بطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم، فقد قرَّر المخالف أن الإيمان لابد فيه من المعرفة والتصديق، فألزمه الإمام أحمد على هذا القول بأن يجعل العمل من الإيمان.

زيادة الإيمان ونقصانه:

قال أبو عبدالله: "يا عجباه! إن قال لكم: يزيد وينقص رجمتموه، وإن قال: يتفاضل تركتموه؟! وهل شيء يتفاضل إلا وفيه الزيادة والنقصان؟!"

في هذا التقرير استدلال بالتفريق بين المتماثلات، والاستدلال بالمتفق عليه على المختلف فيه، والاستدلال باللازم على الملزوم، فإن القول بتفاضل الإيمان هو نفسه القول بالزيادة والنقصان، فهما من هذه الجهة متماثلان، ويعتبر هذا من الاستدلال باللازم على الملزوم؛ إذ يلزم من القول بتفاضل الإيمان إثبات أن الإيمان يزيد وينقص، فإن التفاضل يكون بحسب الزيادة والنقصان.

ومما ذكره الإمام أحمد أيضًا حول هذه المسألة أن النافين لزيادة الإيمان منعوها بحجة أن الزيادة غير معروفة وغير محدودة، فقال رحمه الله:

" فإن زعموا أنهم لا يقبلون زيادة الإيمان من أجل أنهم لا يدرون ما زيادته، وأنها غير محدودة، فما يقولون في أنبياء الله وكتبه ورسله، هل يُقرون بهم في الجملة، ويزعمون أنه من الإيمان؟ فإذا قالوا: نعم. قيل: هل تجدونهم أو تعرفون عددهم؟ أليس إنما يصيرون في ذلك الإقرار بهم في الجملة ثم يكفّوا عن عددهم، فكذلك زيادة الإيمان".

وهذا الاحتجاج العقلي في مسألة زيادة الإيمان، وما رد به الإمام أحمد على من منع القول بالزيادة احتجاجًا بأن الزيادة غير محدودة؛ إنما هو قياس عقلي بين المتماثلات؛ إذ يلزم من هذه ما يلزم من الأخرى، فإذا كان المؤمن يؤمن بالأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام، والكتب جملةً دون معرفة عددهم، فكذلك الإيمان يُقال فيه بالزيادة دون الحاجة إلى المطالبة بحد له كما يزعمون.

المطلب الثالث

الاستدلال على مسائل القدر

خلق أفعال العباد

تقرَّر عند علماء أهل السنة والجماعة أن أفعال العباد كلها مخلوقة لله سبحانه وتعالى؛ وهو **أصل مستفيض** في كلام أهل السنة وتقريراتهم؛ من ذلك تصنيف الإمام البخاري لكتابه: "خلق أفعال العباد" في الرد على القدرية.

ويجدر التنبيه أنّ **مسائل القدر كمسائل الإيمان مما لا يتقرر بالدلائل العقلية**، فهي من المسائل التي قررها السلف بالنصوص الشرعية ولا مجال للعقل فيها، إلاَّ أنَّ أهل العلم ناظروا المخالفين في هذا الباب بالأدلة العقلية المستنبطة من الأدلة النقلية.

ومما حاجَّ به الإمام أحمد رحمه الله القدرية هو قوله: " ومن زعم أن الله شاء لعباده الذين عصوه الخير والطاعة، وأن العباد شاؤوا لأنفسهم الشر والمعصية، فعملوا على مشيئتهم، فقد زعم أن مشيئة العباد أغلظ من مشيئة الله تبارك وتعالى، فأي افتراء على الله أكثر من هذا؟!".

فالدليل العقلي الذي قرَّره الإمام أحمد رحمه الله أن **إرادة الخالق سبحانه فوق كل إرادة**، وهذا من مقتضيات الضرورة العقلية، فمن مُقتضيات كونه خالقًا قادرًا مريدًا؛ يمتنع أن تمضي إرادةٌ فوق إرادته، ويلزم من قول القدرية أن مشيئة الكافر غلبت مشيئة الله وهذا من أقبح الأقوال.

وهذا الدليل الذي ذكره الإمام أحمد رحمه الله مُستند على الأدلة الشرعية التي تُثبت أن مشيئة العبد تابعة لمشيئة الله عز وجل؛ واتفق سلف الأمة أن الله جل جلاله خالق كل شيء، وأن العباد لهم مشيئة وقدرة **يفعلون بها ما أقدرهم الله سبحانه عليه**، مع قولهم أن العباد لا يشاؤون إلا أن يشاء الله سبحانه وبحمده.

المطلب الرابع

الاستدلال على مسألة تحريم الخروج على الولاة

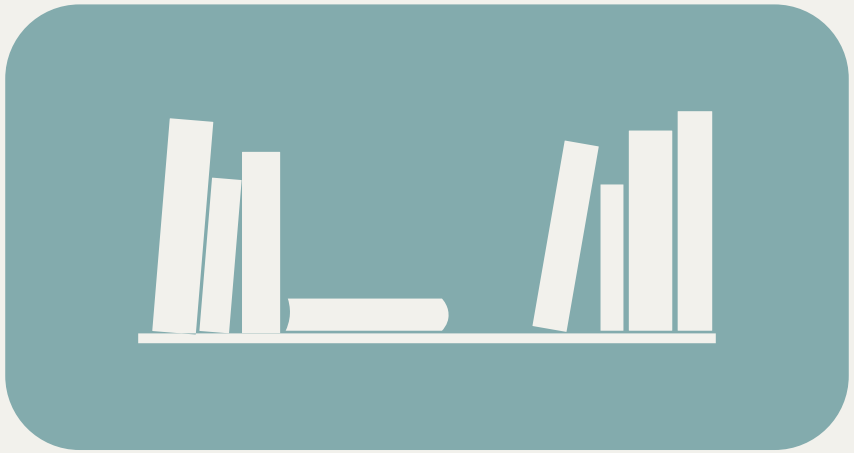

إن مما تقرَّر عند السلف وجوب السمع والطاعة لولاة الأمر وتحريم الخروج عليهم، والصبر على أذاهم -إِن وُجد- وإقامة الصلاة والجهاد معهم، وانعقد إجماعهم على ذلك.

وهي من المسائل التي دَرَج السلف على ذكرها في كتب الاعتقاد التي صنّفوها؛ لارتباطها بأمرين:

الأول: مخالفة بعض الفرق لهم فيها كالخوارج والمعتزلة.

والثاني: ارتباطها بعقيدة تكفير المخالف.

روى أبو الحارث قال: "سألت أبا عبد الله في أمرٍ كان حدث ببغداد، وهمَّ قوم بالخروج، فقلت: يا أبا عبد الله، ما تقول في الخروج مع هؤلاء القوم، فأنكر ذلك عليهم، وجعل يقول: سبحان الله! الدماء، الدماء، لا أرى ذلك، ولا آمر به، الصبر على ما نحن فيه خير من الفتنة يُسفَك فيها الدماء، ويُستباح فيها الأموال، ويُنتهك فيها المحارم، أما علمت ما كان الناس فيه، يعني أيام الفتنة، قلت: والناس اليوم، أليس هم في فتنة يا أبا عبد الله؟ قال: وإن كان، فإنما هي فتنة خاصة، فإذا وقع السيف عمّت الفتنة، وانقطعت السبل، الصبر على هذا، ويسلم لك دينك خير لك، ورأيته يُنكر الخروج على الأئمة، وقال: الدماء، لا أرى ذلك، ولا آمر به".

والملاحظ من كلام الإمام السابق استدلاله بقاعدة عقلية مشهورة، وهي **ارتكاب أخف الضررين لاتقاء أشدهما**، وأن درء المفاسد مقدم.

ومما سبق عرضه من مسائل وتطبيقات للاستدلالات العقلية العقدية من خلال كلام الإمام أحمد رحمه الله في أبواب الاعتقاد المختلفة؛ يتضح بجلاء مدى استعماله للدليل العقلي **وفق منهجية منضبطة، وبأسلوب بعيد عن التعقيد والتكلف**.

الخاتمة

النتائج:

1. اهتمام الإسلام بالعقل، وحثه على استعماله في حدود معرفته وإدراكه.
2. الأدلة النقلية غنيّة بالدلائل العقلية؛ فقد يكون الدليل نقليًا عقليًا.
3. وسطية منهج أهل السنة والجماعة في استعمال الدليل العقلي بين طوائف الأمة.

4 أهمية استعمال الدليل العقلي في إثبات مسائل الاعتقاد.

5 أن الأصل هو استعمال الدليل النقلي عند السلف لكن الدليل العقلي كان له وجود في تقريراتهم، ووُجد استعماله في مصنفاتهم غالبًا في معرض الرد على المخالفين.

6 من أبرز من استعمل الدليل العقلي من أئمة السلف المتقدمين: الإمام أحمد رحمه الله، وقد ظهر ذلك في مناظراته مع أهل البدع ورده على المخالفين.

7 تعددت مسالك الإمام أحمد في استعمال الدليل العقلي العقدي؛ مما يدل على سعة فهمه وقوة حجته.

8 كان استعمال الدليل العقلي العقدي عند الإمام أحمد رحمه الله منضبطًا بضوابط متوافقة مع أصول الشريعة ومقاصدها.

9 ظهور قوة استدلالات الإمام أحمد رحمه الله العقلية في إثبات مسائل الاعتقاد.

التوصيات

- تفعيل دور الدليل العقلي في مسائل الاعتقاد، ومحاولة تطويره، مع وضع المنهجيات والضوابط العلمية الصحيحة في استعماله.

- إبراز المنهج العقلي الصحيح الذي سلكه السلف؛ والذي لا يُعارض النقل الصحيح بحال، بإجراء دراسات علمية بحثية عن استدلال أئمة السلف بهذا النوع من الأدلة العقلية.

والحمدلله أولاً وآخرًا، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه، وسلّم تسليمًا كثيرًا